أساليب النقاد في الجرح والتعديل

The Techniques of Critics in Al-Jarḥ wa Al-Taʿdīl

أ.د. عبد الرحمن بن نويفع السلمي

أستاذ الحديث وعلومه بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

ansulami@uqu.edu.sa

أ. أمل بنت محمد فلاته

محاضر بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

amafallatah@uqu.edu.sa

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

أساليب النقاد في الجرح والتعديل

The Techniques of Critics in Al-Jarḥ wa Al-Taʿdīl

أ.د. عبد الرحمن بن نويفع السلمي*

أستاذ الحديث وعلومه بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

ansulami@uqu.edu.sa

أ. أمل بنت محمد فلاته

محاضر بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

amafallatah@uqu.edu.sa

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة أساليب النقاد في الجرح والتعديل بتعريفها، وبيان صورها والعلاقات بينها، وإبراز أهمية معرفتها، وآفاق استثمارها، وذكر أبرز الدراسات والأبحاث في كل منها. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك بالإفادة من خلاصة ما قرّره الباحثون وتحريره والبناء عليه. ويتكون البحث من فصلين؛ خُصِّص الأول للأحكام الصريحة، وتناول أسلوب الحكم القولي وأنواعه، وأسلوب الحكم بالحركات والإشارات، مبيّنًا دلالتها النقدية. أما الفصل الثاني فاختصّ بالأحكام الضمنية، ببيّان صور التوثيق الضمني وصور التضعيف الضمني، وتحرير ضابط التفريق بينها وبين الأحكام الصريحة، وتوصّلت الدراسة إلى أن أساليب النقاد في الجرح والتعديل متعددة ومتنوعة ولمعرفتها قيمة كبيرة في التطبيقات النقدية، كما بيّنت الدراسة أن لكل من الأحكام الصريحة والضمنية صورًا متعددة، وأن الاختلاف في تصنيف بعض الصور راجع إلى اختلاف الباحثين في تحرير ضابط التفريق بين الصريح والضمني، وأن ضابط التفريق الطريقة التي يستفاد بها الحكم على الراوي؛ فالأحكام الصريحة تُستفاد من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، في حين تُستفاد الأحكام الضمنية من النظر في تعامل النقاد مع الراوي ومروياته، ومن دلائل في سيرته وتاريخه. ومازال في الباب مندوحة للمزيد من الأبحاث والدراسات حول الأساليب التي لم يكتب فيها استقلالا.

الكلمات المفتاحية: الجرح والتعديل – أساليب النقاد – الضمني – الصريح.

Abstract:

This research examines the methods used by critics in jarḥ wa-taʿdīl by defining them, clarifying their forms and relationships, highlighting their importance and prospects for application, and reviewing the most prominent studies related to them. The study adopts a descriptive approach, drawing on and refining the conclusions of previous research.

The research consists of two chapters: the first addresses explicit methods, including verbal judgment and its types, as well as judgment through movements and gestures, and their critical significance; the second focuses on implicit methods, outlining the forms of implicit authentication and weakening, and clarifying the criterion for distinguishing them from explicit methods.

*المؤلف المرسل: أ.د. عبد الرحمن بن نويفع السلمي

The study concludes that critics' methods in jarḥ wa-taʿdīl are diverse and of great value in critical applications. It also shows that both explicit and implicit methods have multiple forms, and that differences in classifying some forms stem from differing scholarly views on the criterion of distinction, which lies in how the judgment on a narrator is derived—explicitly through evaluative terms, or implicitly through critics' treatment of the narrator, his narrations, and indications in his biography and history. There remains scope in this field for further studies and research on the subject..

Key words: Al-Jarḥ wa Al-Taʿdīl – Critics' Techniques – Implicit – Explicit.

- **مقدمة:**

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على رسوله الأمين، وعلى آلِه وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فقد سخَّر الله عزَّ وجل للسُّنة في كل عصرٍ أعلامًا أجِلَّاء، اشتغلوا بتبليغها وفقهها ونقد رواياتها، فنفوا عنها تحريفَ الغالين، وتأويلَ الجاهلين، وانتحالَ المبطلين والكاذبين، وخطأ الناقلين، وكان نقد الراوي أهم ركائز منهجهم النقدي، فقد كان كل حديث يروونه يفحصون أحوال رواته من جهة العدالة والضبط، مما أنتج مادة نقدية واسعة سميت في الزمن الأول بالمعرفة فكان المحدثون يشتغلون بالرواية والمعرفة، ثم تطورت تسمية المعرفة إلى علوم عدة أهمها العلل والرجال (التاريخ والجرح والتعديل)، ومع توالي جهود المحدثين وأجيالهم أصبحت ألفاظ الجرح والتعديل تروى كما تروى الأحاديث النبوية وتدون في مصنفات كما تدون الأحاديث المروية.

وقد كان علم الرجال من أوسعِ فروع علمِ الحديث حيث أولاه المحدِّثون عنايةً كُبرى منذ بداية حركة النقد في صدر الإسلام، فأحكام أئمة الحديث على الرواة هي أساس المنهج النقدي الحديثي، ولذا حرص أئمة النقد على نقل هذه الأحكام عن أهل المعرفة، وأصبحت تعرف بألفاظ الجرح والتعديل.

واعتنوا بألفاظ الجرح والتعديل عناية خاصة لأنها تتضمن أحكام الأئمة النقاد على الرواة، ولأن لهم في بيان أحوال الرواة ومراتبهم والحُكم عليهم طرقٌ وأساليب تنوعت وتطورت وانتشرت؛ لأنها كانت تصدر عن أئمة متباعدين وفي ظروف زمانية ومكانية مختلفة، فاستخدموا العبارات والإشاراتِ والحركات العملية.

وقد عُني أهل الفن قديمًا وحديثًا بدراسة هذه الأساليب، وفَهم مراد النُّقَّاد بها؛ لما في معرفتها والوقوف على دلالتها من أثرٍ بالغ في الحُكم على الرواة وبيان منزلتهم في الرواية.

واعتنى أئمة الحديث أيضًا بشيء آخر يتضمن أحكامًا لأئمة النقد، ولكنها ليست منقولة عنهم نقل ألفاظ الجرح والتعديل، ذلك أنهم كانوا يجدون دلالات جرح وتعديل في غير المادة المنقولة عن أئمة النقد على هيئة ألفاظ جرح وتعديل، كانوا يجدونها في دلالات تصرفاتهم مع الرواة ومع مرويات أولئك الرواة ونحوها، فاعتنوا بها أيضًا أشد عناية.

وقد آن أوان بحث هذا الإطار النقدي وتوضيحه، واستثماره على الوجه الأكمل، وهذا ما دعا إلى تسميته بـ«أساليب النقاد

في الجرح والتعديل» [1]، واللهَ نسأل التوفيق والسداد.

- **أهمية الموضوع وسبب اختياره:**

تبرز قيمة الموضوع وأهميته في إدراك ما يترتب على معرفة أساليب النقاد في الجرح والتعديل ومراتبِها من آثار علمية ومنهجية في الحكم على الرواة ومروياتهم، فلمعرفتها أثر في فهم أقوال النقَّاد وتصرفاتهم، وفي الإفادة منها في إثراء تراجمِ الرواة بأحكام جديدة للنقاد في جَرح الرواة وتعديلهم، ليس لها ذِكرٌ غالبًا في تراجمهم؛ لوجودها في غيرِ مَظانِّها، وكذلك في الترجيح حال تعارض الجرح والتعديل، مما يُساعدنا في الوصول إلى حكمٍ أدقَّ على كثير من الرواة، وغير ذلك من الفوائد.

- **مشكلة البحث:**

تستفاد أحكام أئمة النقد على الرواة من موارد مختلفة، وتختلف هذه الأحكام في الوضوح والدلالة مما يوجب على الدراسين معرفتها وكيفية استفادتها والتعامل معها، ويمكن أن تُلخص المشكلة في الأسئلة الأتية:

1- ما هي الموارد التي اشتملت على أحكام أئمة النقد على الرواة؟

2- ما هي الأساليب التي استعملها نقاد الحديث في الحكم على الرواة؟

3- ما دلالة كل أسلوب من هذه الأساليب وقيمته؟

4- ما هو التعديل والتجريح الضمني ومن أين يستفاد؟

5- ما هو ضابط التفريق بين الصريح والضمني؟

- **هدف البحث:**

عرض أساليب النقاد في الجرح والتعديل في سياق مترابط مع التعريف بها، وتحرير العلاقات بينها، ومواطن الإفادة منها، وذكر أبرز الدراسات والأبحاث فيها.

- **منهج الدراسة:**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، من خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بأساليب النقاد في الجرح والتعديل، والربط بينها، ثم عرض أساليب النقاد في الجرح والتعديل، والتعريف بها، وبيان صورها، وتحليل دلالاتها النقدية، مع تحرير الفروق بينها وبيان ضوابط الإفادة منها.

.. **تمهيد..**

يُعَدُّ علم الجرح والتعديل أحدَ أهمِّ ركائز النقد الحديثي، وقد بذل النقَّاد جهدَهم في تبيين أحوال الرواة بما استطاعوا مِن أساليب الإيضاح والبيان التي يستعملها الناس في كلامهم وتعاملاتهم من تصريح، وتلميح، وتشبيه، وموازنة وتأكيد وغير ذلك، وبرعوا في توظيفها وبيان دلالاتها، ممَّا جعل أحكامهم على الرجال أكثر وضوحًا ودقَّة.

ومعرفة أساليب النقَّاد في الحكم على الرواة ومراتبها من أهم ما يُعين على الاستفادة من كلامهم على الوجه الأمثل، وعلى إنزال عبارتهم وتصرُّفاتهم في منازلها، وهو أحدُ أسس الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل، ويمكن أن تصنف هذه الأساليب على تنوعها تحت الموردين الأساسيين اللذين تُستقى منهما الأحكام على الرواة، فالأحكام المستفادة من النقاد في الجرح والتعديل تنقسم إلى قسمين:

الأول: الأحكام المنقولة عن أئمة النقد والتي اشتملت عليها المصنفات الحديثية سواء كانت خاصة بالرجال أم لم تكن كذلك.

---

[1] هذا البحث في أصله مستل من رسالة دكتوراه عنوانها (أسلوب التعديل والتجريح الجماعي عند أئمة الحديث، "مع دراسة تحليلية لأحكام الإمام يحيى بن معين") للباحثة أمل فلاته، بإشراف أ.د. عبد الرحمن السلمي.

والثاني: الأحكام المستنبطة من تصرفات النقاد ومن سياق المعرفة الحديثية العامة.

وقد كان المحدثون في زمن الرواية يسألون النقاد ويتناقلون المادة النقدية الخاصة بالرواة والإسناد ويسمونها المعرفة، وكانوا أيضًا يستنبطون أحوال الرواة من تصرفات النقاد معهم ومن دلالات أخرى، فبقي هذان الموردان من مصادر استفادة الأحكام بعد ذلك.

وعُرِفَ لاحقًا القسم الأول باسم (الأحكام الصريحة)، والقسم الثاني بـ(الأحكام الضمنية) في كتب الأصوليِّين، ونقله عنهم بعض المحدّثين، وعليه تنقسم أحكام النقَّاد على الرواة، إلى قسميين رئيسيِّين: (أحكام صريحة، وأحكام ضمنية)، وهذا بيانها:

الشكل 1: هيكلة أساليب النقاد في الجرح والتعديل

المبحث الأول: الأحكام الصريحة على الرواة

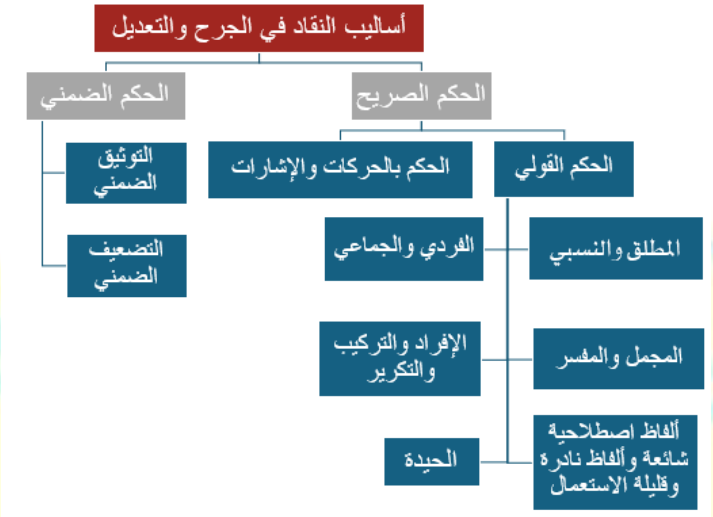

وسُمِّيت هذه الأحكام أيضًا بـ «التعديل التصريحي»[1]، وبـ «الأحكام النظرية على الرواة» [2].

وقد عَرَّف الحكمَ الصريحَ بعضُ الباحثين [3]، والذي خلصنا إليه أنَّه: بيان الناقد لحال الراوي جرحًا أو تعديلًا بالقول أو بالإشارة والحركة المفهمة .

فالأحكام الصريحة تُؤخذ مباشرة من (ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل وما يقوم مقامها من حركات ونحوها)، وقد يكون هذا الحكم لفظيًّا بالقول، أو غيرَ لفظي بالحركة والإشارة المفْهِمة، وهما صورتا الأحكام الصريحة. وتتفاوت هذه الأحكام في وضح الدلالة والمعنى، فبعضها بيّنُ المعنى ظاهر الدلالة، وبعضها يحتاج لتفسير وبيان، مثل: بعض الألفاظ النادرة وقليلة الاستعمال، وبعض الحركات والإشارات، وبعض الألفاظ المتجاذبة.

المطلب الأول: الصورة الأولى: الحكم القولي:

ويمكن أن يُعَرَّف بأنه: كلُّ قولٍ أفاد تعديل أو تجريحَ راوٍ أو رواة بأعيانهم.

ويشمل هذا النوع من الأحكام الألفاظ المفردة والعبارات والتراكيب، ولهم في إطلاقها أساليب متعدِّدة، يمكن تقسيمها

---

[1] المازري، محمد بن علي التميمي، إيضاح المحصول من برهان الأصول، تحقيق: د. عمار الطالبي (الأستاذ بجامعة الجزائر)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، (ص:473).

[2] انظر: اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، سنة النشر 1424 – 2003م، (ص:224).

[3] انظر مثلًا: إيمان رجب حمدان، التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:35).

إلى ستٍّ تقسيمات باعتبارات مختلفة:

أولا: من حيث الإطلاق والتقييد:

1- التوثيق والتضعيف المطلق[1]:

وهو حكمٌ عامٌّ على الراوي، يعبِّر عن خلاصة حاله عند الناقد.

كقولهم: (فلان ثقة)، و(فلان ضعيف الحديث)، ونحو ذلك.

ويسمَّى أيضًا بالنقد المطلق[2]، والأحكام المطلقة على الرواة[3]، والجرح المطلق[4]، والتعديل المطلق، ويمكن أن يسمى بالعام أيضًا.

وأكثر الأحكام الموروثة عن أئمة النقد على الرواة تندرج تحت هذا النوع.

2- التوثيق والتضعيف النسبي :

وهو أنْ يُصدر الناقد حكمًا يبيِّن حالَ الراوي في حالة معيَّنة دون غيرها، أو حالَهُ مقارنةً برواةٍ آخرين[5].

فتدخل فيه المفاضلات والموازنات بين الرواة، والكلام عن طبقات الرواة عن الشيوخ، والأحكام المقيّدة بزمان معين، أو بلد معين، أو شيخ معين، أو فنّ وعلْم معيَّن، أو حال معيَّن كالرواية من حفظه أو كتابه، وغير ذلك، فهي بمثابة أحكام استثنائية على الرواة، ينبغي أن يتفطَّن لها عند نقلها، وعند الاستفادة منها حال دراسة الرواة.

والأحكام الواردة بهذا الأسلوب أقرب للإفادة في الدراسات التطبيقية، والحكم على الأحاديث.

ويقال لهذا الأسلوب أيضًا: الجرح النسبي[6]، والتعديل النسبي[7]، النقد المقيد[8]، التوثيق والتضعيف المقيد[1]، الأحكام

---

(1) ذكره بهذا العنوان الدكتور إبراهيم اللاحم، في مقارنة المرويات، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان، 1433هـ/ 2012م، (422/1).

(2) مقدمة تحقيق د. موفَّق عبد القادر لكتاب، السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي الجرجاني، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. (ص:55).

(3) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى العتمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الطبعة الثانية، الناشر: المكتب الإسلامي، 1406 هـ - 1986 م، (588/2)، اللاحم، إبراهيم بن عبدالله، مقارنة المرويات، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان، 1433هـ/ 2012م، (422/1).

(4) انظر: الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1424 هـ - 2003 م. (548/1).

(5) انظر: اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، سنة النشر 1424 – 2003م، (ص:438) بتصرف.

(6) العوني، حاتم بن عارف بن ناصر، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ-2021م، (ص: 40)، والجديع، عبدالله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1424 هـ - 2003 م. (1/ 465).

(7) الهاشمي، سعدي بن مهدي، اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (ص:31)، والعوني، حاتم بن عارف بن ناصر، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ-2021م، (ص: 40).

(8) مقدمة تحقيق د. موفق عبد القادر لكتاب، السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي الجرجاني، (ت ٤٢٧هـ)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. (ص:55).

النسبية المقيدة[2].

ومن الأبحاث والدراسات في هذا الأسلوب:

1. النسبية في الجرح والتعديل، للدكتور بركات ديب محمد ديب.
2. التضعيف النسبي لأحاديث جرير بن حازم عن قتادة السدوسي: جمعًا ودراسة، للدكتور سعيد بن صالح الرقيب الغامدي.
3. التضعيف النسبي لأحاديث سفيان بن حسين الواسطي عن محمد بن شهاب الزهري جمعاً ودراسة، للدكتور سعيد بن صالح الرقيب الغامدي.
4. التضعيف النسبي لبعض الرواة حفص بن سليمان الأسدي أنموذجًا، للدكتور أنور فارس عبد والسيد زكريا شعبان حنش.
5. التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعض ممن خَرَّج لهم البخاري في صحيحه، للدكتورة لزكرية بنت أحمد محمد زكري.
6. الجرح المقيد وأثره على مرويات الراوي: تطبيق على نماذج من مرويات الإمام عبد الرزاق الصنعاني، لشيماء بنت خالد النمري.
7. الترك النسبي وأثره في التوثيق عند أئمَّة الجرح والتعديل، للدكتور ليث هاشم حمزة .
8. توثيق الرواة في حالات مخصوصة عند الإمام أحمد بن حنبل وأثره في الحكم على مرويَّاتهم، للدكتور عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي .
9. ألفاظ المفاضلة في الجرح والتعديل وأثرها في الحكم على الرواة ومرويَّاتهم، للدكتور محمد عيد محمود الصاحب.
10. المفاضلة بين الرواة عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي: دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور متعب بن سالم الخمشي .

ثانيا: من حيث الإفراد والجمع:

1- التوثيق والتضعيف الفردي:

أن يحكم الناقد على راوٍ بعينه بحكم مستقل، كقولهم: (فلان ثقة)، (وفلان ضعيف). وهو الأصل في الأحكام، والشائع في استعمال النقَّاد.

2- التوثيق والتضعيف الجماعي:

وهو حكم يُطلقه الناقد على راويين فأكثر، مذكورين في النصّ يتضمَّن جرحًا أو تعديلًا يشملهم جميعًا، كقولهم: (هؤلاء كلُّهم ثقات)، و(فلان وفلان ضعيفان متقاربان)، و(ليس في موالي فلان ضعيف).

ويمكن تسمية هذين الأسلوبين أيضًا بـ:الجرح والتعديل الفردي، والجرح والتعديل الجماعي، ومن الأسماء التي أطلقت عليه: التوثيق الجملي، التوثيق الإجمالي، التعديل الإجمالي، التوثيق بلفظ العموم، التعديل الكلي، التوثيق المشترك.

وهي دون الأحكام الفردية في المرتبة، ولها صور متعددة، وقيمة في جوانب عدة لا تنحصر في رفع الجهالة عمن خلت تراجمهم من الجرح أو التعديل، بل لها أثر في مسائل الاتفاق والافتراق، وتعارض الجرح والتعديل، ومعرفة مراتب الرواة وغير ذلك.

ومما كتب في هذا الأسلوب:

---

[1] اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الاتصال والانقطاع، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد، 1426هـ/ 2005م، (ص:336)، اللاحم، إبراهيم بن عبدالله، مقارنة المرويات، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان، 1433هـ/ 2012م، (422/1)، إيمان رجب حمدان، التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م.

[2] اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، مقارنة المرويات، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان، 1433هـ/ 2012م، (422/1).

1. التوثيق الجماعي عند المحدثين، للدكتورة أسماء البغا.
2. أسلوب التعديل والتجريح الجماعي عند أئمة الحديث، "مع دراسة تحليلية لأحكام الإمام يحيى بن معين"، لأمل فلاته.

وتطرق للموضوع أو لجزء منه بعض الأساتذة المعاصرين في ثنايا كتاباتهم، أو دروسهم الصوتية، ومنهم: الدكتور أحمد معبد في شرحه الصوتي لكتاب (تدريب الراوي)، والدكتور حاتم العوني في كتابه (خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل)، والدكتور اللاحم في كتابه (الجرح والتعديل)، والدكتور عبد الله الجديع في كتابه (تحرير علوم الحديث)، والشيخ محمد عوامة في مقدمة تحقيقه لكتاب (الكاشف).

ثالثًا: من حيث الإجمال والتفسير[1]:

1- المجمل: هو الذي لم يبيِّن فيه الناقد سببَ جرح الراوي أو تعديله[2]، كقولهم: (فلان ضعيف)، و(رجل مقبول). ويقال له: المبهم[3]، وفي كتب الأصوليِّين المطلق[4].

2- المفسَّر: هو الذي بيَّن الناقد فيه سبب جرح الراوي أو تعديله[5]، كقولهم: فلان (سيء الحفظ)، و(فلان ثقة).

ويستفاد من التفسير عند تحرير حال الراوي وعند تعارض الجرح والتعديل، والأصل أن النقاد تقبل أحكامهم المجملة لأنهم يحكمون على الرواة معتمدين على قواعد علم الجرح والتعديل وضوابطه، ولذلك كانت الأحكام المجملة هي الغالب على أحكامهم الموروثة رحمهم الله.

رابعًا: من حيث الإفراد والتركيب والتكرير.

تنوَّعت صور استخدام النقَّاد لألفاظ الجرح والتعديل الاصطلاحيَّة، فاستخدموها تارةً مفردةً، وأخرى مركبةً، أو مكررةً. وعرَّف الدكتور أحمد معبد **الإفراد** بقوله: «بيان حال الراوي عدالةً وضبطًا، أو أحدهما، بلفظة أو بعبارة تدلُّ اصطلاحًا

---

(1) وردت هذه التسمية في كتب علوم الحديث، ومنها مثلًا: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لمؤلفه العراقي، أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة: الأولى، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. (ص:140).

(2) انظر: العوني، حاتم بن عارف بن ناصر، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ-2021م، (ص:34).

(3) المرجع السابق (ص:34).

(4) انظر مثلًا: الجويني، عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت. (366/2)، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، المنخول من تعليقات الأصول، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سورية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، (ص:352)، الكَلْوَذَاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الحنبلي، التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: جـ ١، ٢ (د مفيد محمد أبو عمشة)، جـ ٣، ٤ (د محمد بن علي بن إبراهيم)، الطبعة: الأولى، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.
(128/3)، ابن هبيرة، يحيى بن هُبَيْرَة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، اختلاف الأئمة العلماء، تحقيق: السيد يوسف أحمد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، 1423هـ – 2002م. (401/2).

(5) انظر: العوني، حاتم بن عارف بن ناصر، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ-2021م، (ص:34).

على مرتبةٍ واحدةٍ للراوي من مراتب الجرح أو مراتب التعديل»[1]، كقولهم: (ثقة) (صدوق) (ضعيف)، وهو أكثر الأنواع استعمالًا في بيان حال الرواة.

والتركيب بقوله: «جمع لفظين أو عبارتين معًا في وصف الراوي»[2]، كقولهم: (صدوق لا بأس به)، و(ثقة وفيه ضعف).

والتكرار بقوله: «إعادة لفظة أو عبارة نقدية، أكثر من مرَّة»[3]، كقولهم: (ثقة ثقة)، و(ضعيف، ضعيف، متروك).

وتختلف دلالات عبارات الجرح والتعديل غالبًا حال تركيبها أو تكريرها عن دلالتها عند ورودها مفردة، وأبرز ما أُلِّف فيه كتاب: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كلّ منها على حال الراوي والمروي»، للدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

خامسًا: من حيث شهرة الألفاظ والعبارات:

1- الألفاظ والاصطلاحات المعروفة والشائعة :

وهي التي يكثر دورانها على ألسنة النقَّاد، وامتلأت بها كتب الجرح والتعديل، ولها دلالات اصطلاحيَّة معروفة، كقولهم: (ثقة)، و(صدوق)، و(ضعيف)، و(متروك) وغير ذلك كثير، وقد تكلَّم عنها العلماء في كتب علوم الحديث، ومقدِّمات كتب الجرح والتعديل، وأُلِّفت معاجم لشرحها، ومنها:

1. السلسبيل في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، لخليل بن محمد العربي.
2. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى السليماني.
3. ألفاظ الجرح والتعديل، جمع ودراسة من (تهذيب التهذيب)، لسليمان طاهر الحسيني الندوي، وعادل حسن اليماني الندوي.
4. معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة، للدكتور سيد عبد الماجد الغوري.
5. المعجم الوجيز لألفاظ الجرح والتعديل، للدكتور سيد عبد الماجد الغوري.
6. المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف، للدكتور بشير محمود فتاح.
7. لسان المحدثين، للدكتور محمد خلف سلامة .
8. المغني في ألفاظ الجرح والتعديل، لمحمد ذاكر عباس.

2- الألفاظ والعبارات النادرة أو قليلة الاستعمال:

والمراد بها الألفاظ والتراكيب التي يقل دورانها على ألسنة النقَّاد، ولم تستخدم في الكلام على الرواة جرحًا وتعديلًا إلَّا في القليل النادر، وأطلقت على عددٍ محدودٍ من الرواة، وتنوَّعت صورها وطرقهم فيها، فاستخدموا الكنايات كقول ابن معين في سويد بن عبد العزيز: (لا يجوز في الضحايا)[4] كنايةً عن فقده لشيءٍ من شروط القبول، وقول أبي داود في

---

[1] انظر: عبد الكريم، أحمد معبد، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب، الطبعة: الأولى، الناشر: أضواء السلف، 1425هـ/ 2004م، (ص:11).

[2] انظر: المرجع السابق، (ص:99).

[3] انظر: المرجع السابق، (ص:29).

[4] انظر: المزيّ، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، 1400هـ – 1980م، (259/12).

عبد الله بن المثنى: (لم يكن من القريتين عظيم)[1]، واستخدموا التشبيه: كقولهم: (المكنسة)[2] ، و(فلان حاطب ليل)[3]، أو يشتقون عبارة من مثل سائر كقولهم: (بحر لا تكدره الدلاء)[4]، و(كلاهما وتمرا)[5]، و(حمَّالة الحطب)[6]، وربَّما استعملوا كلمات من لغات أخرى كقولهم: (فُلانٌ زَرْزَدَة) أي ذهب مضروب خالص [7]، و(فُلانٌ دَرُوْزَن) أي كذاب بالفارسية [8]، أو يشتقون لفظًا من اسم الراوي كقول ابن معين في علي بن غراب: (طار مع الغراب)[9]، وقوله: (رشدينين ليسا برشيدين، رشدين بن كريب ورشدين بن سعد)[10] وغير ذلك .

والألفاظ التي من هذا القبيل تحتاج لدَّقة في تفسيرها وتحديد دلالتها ومرتبتها، لذا عني بها المحدِّثون، وكُتِبتْ فيها أبحاثٌ مستقلَّة، منها:

1. شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال؛ للدكتور سعدي الهاشمي.
2. شرح ألفاظ التعديل والتوثيق النادرة أو قليلة الاستعمال؛ للدكتور سعدي الهاشمي.
3. الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل، ليوسف محمد صديق.

---

[1] انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الطبعة: الأولى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1403هـ/1983م. (ص: 299) (436).

[2] انظر: ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995 م. (359/10).

[3] انظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبير، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. (573/7)، وابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م. (ص:158) (1011)، وابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - أخبار المكيين -، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن – الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. (ص:381) (395).

[4] انظر: ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995 م. (252/40)، والبكجري، مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2011م، (326/8).

[5] انظر: أبو زكريا البغدادي، يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدَّارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، 1399هـ – 1980/1979م. (ص:92) (246).

[6] انظر: أبو زكريا البغدادي، يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدَّارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، 1399هـ – 1980/1979م. (ص:220) (828).

[7] انظر: المزيّ، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، 1400هـ – 1980م، (323/16).

[8] انظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه شعيب الأرناؤوط، قدم له عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، 1421 هـ - 2001 م، (368/3).

[9] ا انظر: بن عدي، لأبي أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرِّجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبدالفتاح أبو سنة، الطبعة: الأولى، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1418هـ-1997م. (351/6).

[10] انظر: ابن عدي، لأبي أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرِّجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبدالفتاح أبو سنة، الطبعة: الأولى، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1418هـ-1997م. (68/4).

4. الألفاظ النادرة في الجرح الواقعة على غير أهلها، البدري عبد المجيد أحمد سالم.
5. ألفاظ وعبارات التعديل والتجريح النَّادرة عند الإمام عبد الله بن المبارك، لحازم عبد الوهاب عارف.
6. بعض ألفاظ الجرح والتعديل التي يقلّ دورانها عند أئمَّة النقد: دراسة نقديَّة من خلال سؤالات الحاكم وحمزة السهمي للدارقطني؛ للدكتورة هيام عبد الباسط محمد عبد الغني.
7. بعض ألفاظ الجرح والتعديل النادرة والرواة الموصوفون بها، للدكتور معاذ عقاب عواد.
8. الرواة الذين أطلق عليهم أهل الجرح والتعديل ألفاظًا خاصَّةً: دراسة مقارنة، للدكتور عصام خليل إبراهيم
9. نوادر مصطلحات الجرح والتعديل، أسبابها وأثرها النقدي، للدكتور حمزة بن فايع آل فتحي.
10. بعض ألفاظ الجَرح والتَّعديل القليلة التَّدَاوُل، للدكتور محمد بن علي اليولو الجزولي (مقال) .
11. النفح العليل بفرائد ألفاظ الجرح والتعديل، لماجد آل عبد الله.
12. تعريف ألفاظ المصطلحات الغريبة عند أئمَّة الجرح والتعديل – (دراسة تحليلية) نماذج مختارة، للدكتور جلال مثنى جلال.
13. ألفاظ الجرح والتعديل النادرة ومصطلحات الأئمَّة، للسيد عزت المرسي عبد الرحمن.
14. اشتقاق عبارات التوثيق والتجريح من جنس لفظ اسم الراوي الموثَّق أو المجرَّح، للدكتور محمد عزيز العازمي.
15. جرح وتعديل الرواة بالشعر وضرب المثل – دراسة تطبيقيَّة، للدكتور أشرف خليفة عبد المنعم.
16. المثل السائر واستخدامه في نقد الرواة (لفظ أحد الأحدين، ونسأل الله السلامة أنموذجًا)، للدكتورة نجاح العزام.
17. التشبيه في ألفاظ التعديل، للدكتور خالد البداح.
18. التشبيه في ألفاظ الجرح، للدكتور خالد البداح.

سادسًا: أخرى ومنها: الحيدة[1] :

و«هي العدول في جواب السائل عن بيان حال راوٍ إلى جوابٍ آخر، لا علاقة له بالسؤال، أو لا علاقة له بالمسؤول عنه مطلقًا»[2].

وهو أسلوبٌ يُستخدم في التضعيف خاصَّةً، وعادةً ما يقع من ناقدٍ معاصرٍ للراوي[3]، لجأ له النقَّاد لأسبابٍ متعدِّدةٍ سياسيَّةٍ واجتماعيَّةٍ، فصلها الدكتور عادل المطرفي في بحثه[4].

ومن أمثلتها:

1- قال ابن أبي حاتم: «نا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إليَّ قال: قلتُ لعبد الصمد – يعني ابن عبد الوارث: مَن مجاعة هذا؟ قال كان جارًا لشعبة نحو الحسن بن دينار، وكان شعبة يُسأل عنه وكان لا يجترئ عليه؛ لأنَّه كان من العرب، وكان يقول: هو خَيِّرٌ كثيرُ الصوم والصلاة». علَّق عليه ابن أبي حاتم بقوله: «كان يَحيد عن الجواب فيه، ودلَّ حيدانه عن الجواب على توهينه»[5]. فعدل هنا عن بيان حاله عمومًا بالكلام عن عبادته وأمر يتعلَّق بعدالته الدينيَّة.

---

[1] ملخصة من بحث الدكتور عادل المطرفي: الحيدة في أجوبة المحدثين (دراسة تحليلية)، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية، الناشر: جامعة القصيم، مج17, ع5.

[2] المرجع السابق (ص: 4555).

[3] انظر المرجع السابق (ص:4578).

[4] انظر المرجع السابق (ص: 4565).

[5] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1271 هـ - 1952م. (154/1)، (420/8).

2- روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى محمود بن غيلان أنَّه قال: «سمعت وكيعًا وسئل عن عمر بن هارون فقال: بات عندنا الليلة – حاد عن الجواب»[1]. فحاد هنا بالإجابة عن السؤال بأمرٍ آخر لا علاقة له بالجرح ولا التعديل .

3- روى ابن عبد البرّ بإسناده إلى ابن وَهْب أنَّه قال: «سُئِلَ مالكٌ، فقيل لهُ: ما تقولُ في أبِيكَ؟ قال: كان عمِّي أبو سُهَيلٍ نافعُ بنُ مالكٍ ثِقةً»[2]. فحاد عن الجواب هنا بالكلام في راوٍ آخر، وهو أكثر الأساليب استخدامًا.

4- ومنه قول أبي طالب أحمد بن حميد: «سئل أحمد بن حنبل عن سلمة بن وردان فقال: كان سلمة بن نبيط ثقةً، وكان وكيع يفتخر به ويقول: حدثنا سلمة بن نبيط وكان ثقةً، وأمسك عن سلمة بن وردان كأنَّه لم يعجبه» [3]. ونُقل عن أحمد بسياقٍ آخر أيضًا: قال أحمد: «لم يرو شعبة عن محمد بن عمرو إلَّا حديثًا واحدًا. قال: ومحمد قدم البصرة فكتبوا عنه. قيل: سلمة بن وردان كيف هو؟ قال: سلمة بن نبيط شيخ ثقة، وكأنَّه ضعَّف بن وردان»[4].

وممَّا كُتب في هذا الأسلوب:

1. الحيدة في أجوبة المحدِّثين دراسة تحليلية، للدكتور عادل المطرفي.
2. تكلَّم عنها بعض المعاصرين في ثنايا كتبهم، ومنهم الدكتور حاتم العوني في كتابه (عقلانيَّة منهج المحدِّثين في التحقُّق من عدالة الرواة[5])، والدكتور إبراهيم اللاحم في كتابه: (الجرح والتعديل) [6] .

المطلب الثاني: الصورة الثانية: الحكم بالإشارات والحركات:

ويمكن أن يُعرَّف بأنه: تعبير الناقد عن حال الراوي بوسيلة غير لفظية تدل على مراده تعديلًا أو جرحًا.

فقد يكتفي الناقد عند الحكم على الراوي بإشارةٍ أو حركةٍ مفهمةٍ تنمُّ عن مراده ومقصده، مثل: تكليح الوجه، وتحريك اليدين، وهزّ الرأس، وعِوَج الفم، والسكوت وغيرها، وكثيرًا ما يفسِّر تلاميذُهم والناقلون عنهم هذه الحركات والإشارات، فيحكون الحركة مقرونةً بتفسيرها، مثل قول عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن ثابت بن عجلان فقال: كان يكون بالباب والأبواب. قلت له: هو ثقة؟ فسكت. كأنَّه مرَّض في أمره» [7]. وقول ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن سعيد بن سِنَان أبي مهدي، فأومأ بيده أنَّه ضعيف» [8].

---

[1] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1271 هـ - 1952م. (229/1).

[2] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم-، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، 1439هـ - 2017م. (187/10).

[3] ابن عدي، لأبي أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرِّجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الطبعة: الأولى، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1418هـ-1997م. (358/4).

[4] حابس، فايز بن أحمد، مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب، رسالة: دكتوراة -كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، عام: ١٤٢٢ هـ.. (1311/3) (2322).

[5] العوني، حاتم بن عارف، عقلانية منهج المحدثين، الناشر: مركز إحياء للبحوث والدراسات، القاهرة، 1442هـ/ 2020م، (ص:111).

[6] (ص:234).

[7] الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرِّجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الخاني، الرياض، 1422هـ - 2010م، (97/3) (4358).

[8] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1271 هـ - 1952م. (28/4-29).

وقد تفهم بالنظر للسياق والقرائن الأخرى المحتفَّة بالنصّ. ثمَّ إنَّ اعتمادها كحكمٍ على الراوي يتطلَّب تدقيقًا قبل الجزم بدلالتها، والتأكُّد ممَّا إنْ كان مراد الناقد بها الجرح والتعديل، أم عرض له عارضٌ جعله يشير بإشارةٍ أو يتحرَّك بحركةٍ ما، وفهمت عنه خطأً أنَّه أراد الجرح أو التعديل، لذا تُعَدُّ الأحكام الواردة بهذا الأسلوب دون الأحكام القوليَّة في المرتبة.

والمتأمّل للنصوص التي من هذا النوع يلاحظ أنَّ عامَّتها في الجرح، ويَقلُّ استعمالهم لهذا الأسلوب في التعديل[1]، وقد كُتِبَ في هذا الأسلوب عددٌ من الأبحاث والدراسات، منها:

1. الجرح والتعديل بالحركة والإشارة دون العبارة، لياسر بن عبد الله السلمان.
2. أوجز الإشارة في الجرح والتعديل بالإشارة، للدكتورة سعاد جعفر حمادي.
3. دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الحديث النبوي: تقييم الرواة نموذجًا، لخيري قدري أيوب محمود.
4. الجرح والتعديل بالجوارح، لفهمي أحمد عبد الرحمن.
5. نقد الرواة بالحركات والإشارات، لعثمان محمد بشير كمارا.
6. التجريح بالإشارة وأثره على الراوي، لزينب أحمد حسن.

المبحث الثاني: الأحكام الضمنية على الرواة

قد حظي هذا النوع من الأحكام بعناية فائقة من الكتَّاب والمؤلِّفين؛ لِما له من أثرٍ في إثراء التراجم بأحكامٍ على الرواة الذين خلتْ تراجمهم من الأحكام الصريحة، وفي تأييد فهم بعض العبارات الصريحة أو تفسيرها، وكذا الاستئناس بها عند الترجيح حال تعارض الجرح والتعديل.

والكلام عن هذا الأسلوب منثورٌ في كتب المحدِّثين والأصوليِّين، وسمَّوه بأسماءٍ عدَّةٍ، منها: الضمني، والفعلي، والعملي، والحكمي، والتعديل بالرواية[2]، وغير الصَّرِيحِيِّ[3]، والأحكام التطبيقيَّة[4].

المطلب الأول: تعريف الأحكام الضمنية:

قد عرَّف التوثيقَ الضمنيَّ غيرُ واحدٍ من المتخصصين [5]، ومنهم:

- الدكتور حاتم العوني، عرَّفه بقوله: «هو التوثيق المستفاد بدلالة التضمّن من موقف ناقد من النقَّاد، سواءً كان قولًا أو

---

[1] أشار لهذه النقطة الدكتور محمد العمري في كتابه: دراسات في منهج النقد عند المحدثين، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع- الأردن، (ص:269).

[2] الفرماوي، عمر، التعديل الفعلي (دراسة تطبيقية)، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة، العدد (11) ديسمبر 2022م، (ص:743).

[3] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة السنة – مصر، 1424هـ / 2003م، (43/2).

[4] اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، سنة النشر 1424 – 2003م، (ص:244).

[5] انظر: الأسمري، خالد بن جابر بن علي، التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ.، (ص:35)، الرشودي، وليد، التعديل الفعلي وأثره في الحكم على الرواة، الناشر: دار الأقصى للطباعة. (ص:1115)، الفرماوي، عمر، التعديل الفعلي (دراسة تطبيقية)، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة، العدد (11) ديسمبر 2022م، (ص: 746)، إيمان رجب حمدان، التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م، (ص: 41). وغيرهم.

فعلًا»[1]. ولو أضيفت له كلمة [والتضعيف] شمل قسمي الأحكام الضمنيَّة، وهو تعريفٌ جامعٌ للصور التي ذكرها في كتابه، لكن هناك صورٌ أخرى للأحكام الضمنيَّة تستفاد من دلائل في سيرة الراوي وتاريخه، لا يشملها هذا التعريف.

- والدكتور صلاح أحمد بقوله: «نسبة الراوي إلى العدالة بغير اللفظ الصريح»[2]. ولو أضيفت له كلمة [أو الجرح] شمل قسمي الأحكام الضمنيَّة، وقد يؤخذ عليه أن الإشارات المفهمة قد تدخل ضمن الأحكام الضمنية وفقا لتعريفه.
  - التعريف المختار للأحكام الضمنية:

يُمكن أن تُعَرَّف بأنَّها: الأحكام التي لا تستفاد من ألفاظِ وعباراتِ الجرح والتعديل الموروثة عن النقَّاد، ولكنها تستنبط من تعامل النقَّاد مع الراوي ومروياته، أو من الدلائلَ المستنبطةٍ من سيرته وتاريخه.

والأحكام الواردة بهذا الأسلوب معتبرة ومعتدٌّ بها في الأصل، ولها صورٌ عدَّةٌ، وليست على درجةٍ واحدةٍ من القوة، وبعضها يقع فيه الخلاف بين المحدثين أنفسهم، فضلا عن الخلاف بينهم وبين الأصوليين، وخلاصة ما ذكر الباحثون تحت هذا القسم من صور كالتالي:

المطلب الثاني: صور الأحكام الضمنية:

أولا: صور التوثيق الضمني.

بلغ مجموع ما ذكره الباحثون من صورٍ للتوثيق الضمني قرابة العشرين صورة، وهي قابلة للزيادة، والمتأمِّل في تلك الصور يجد أنَّها تعود إلى ثلاثة دلائل رئيسيَّة، ولذا سنعتمد هذه القسمة الثلاثية:

1- **الدلائل الضمنيَّة المستفادة من معرفة الراوي وتاريخه.**

ومنها:

أ- أن يكون الراوي الذي لا نجد كلاما لأئمة النقد فيه متَّصفًا بوصفٍ يجعلنا نميل لقبول حديثه إحسانًا للظنِّ به، كأنْ يكون من كبار التابعين، أو يكون مشهورًا بحمل العلم[3]، أو يكون شريفًا في الناس سيِّدًا، فهؤلاء الأصل فيهم أنَّهم لا يكذبون. قال شعبة: «خذوا عن أهل الشرف، فإنَّهم لا يكذبون»[4]. وفي رواية: «حدثوا...» [5]، فيكتسب من هذه حاله العدالة الظاهرة، وتقبل روايته ما لم تشتمل على نكارة.

مجلة دراسات العلوم الإسلامية

(1) العوني، حاتم بن عارف، التَّوثيق الضمني حجيته وأنواعه ومناقشة تفاريعه، الطبعة الأولى، الناشر: دار المعراج، 1445هـ-2023م، (ص:9) بتصرف يسير.

(2) صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص:256).

(3) تكلَّمت عنها الدكتورة إيمان رجب، في التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:397)، (ص:449).

(4) أخرجه ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، في مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، (ص:22) (28). وانظر إعمال البزار لهذه القرينة في الحكم على الحديث في "مسنده" (395/11) (5232).

(5) أخرجها الخطيب البغدادي، في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان [ت ١٤٤٤ هـ]، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، (127/1) (130).

ب- أن يكون الراوي ممَّن وَلِي بعض الأعمال التي لا تُولى غالبًا إلَّا للعدول المعروفين المؤتمنين[1]، كالمعدِّل المُزَكِّي للشهود[2]، أو مَن ولي القضاء، أو إمامة الناس في الصلاة أو الأذان[3]، أو يكون ممَّن استعملهم عمر بن عبد العزيز؛ لأنَّه كان لا يستعمل إلَّا العدول[4].

2- الدلائل الضمنيَّة المستفادة من تصرُّف النقَّاد مع الراوي .

ومنها:

أ- عدم ذكر الراوي في الضعفاء[5]، وممَّا يندرج تحتها :

- «شيوخ العقيلي وابن حبان وابن عدي الذين لم يذكروهم في الضعفاء، معدلون بهذا لديهم إذ لو علموا فيهم قدحًا لذكروهم في الضعفاء» [6].
- «شيوخ الطبراني الذين لم يُذكروا في كتب الضعفاء يلتحقون بالثقات» »[7].
- الرواة الذين سكت عنهم يحي بن معين ثقاتٌ عنده، فقد قال عبد الله بن أحمد الدورقي: «كلُّ مَن سكت عنه يحي بن معين فهو عنده ثقة»»[8].

ب- التعديل المستفاد من كيفيَّة ذكر الراوي في كتب التراجم وغيرها، ومن ذلك:

---

(1) انظر: صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص:326).

(2) ذكرها الدكتور يحي البكري، في زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001م، (ص:188).

(3) ذكرها الدكتور عمر الفرماوي، في التعديل الفعلي (دراسة تطبيقية)، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة، العدد (11) ديسمبر 2022م، (ص:747).

(4) ذكرها الدكتور يحي البكري، في زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001م، (ص:194)، والدكتور خالد الأسمري، في التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ.، (ص:53)، والدكتورة إيمان رجب، وتكلمت عن قاعدة توثيق عمال عمر بن عبد العزيز بالتفصيل في كتابها: التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:471).

(5) صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص: 275) بتصرف.

(6) ذكرها الدكتور يحي البكري، في زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001م، (ص:195)، والدكتور خالد الأسمري، في التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ.، (ص:54)، والدكتورة إيمان رجب، في التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:359).

(7) ذكرها الدكتور يحي البكري، في زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001م، (ص:197)، والدكتور خالد الأسمري، في التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ.، (ص:56)، والدكتورة إيمان رجب، في التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:373).

(8) ابن عدي، لأبي أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرِّجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الطبعة: الأولى، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1418هـ-1997م. (218/1).

- ذكر الراوي في مُصنَّفٍ أفرد للرواة الثقات، دون تنصيص على تعديله[1].
- الترجمة للراوي في كتب المشيخات التي اشترط أصحابها ذكر ثقاتِ شيوخهم، ومنهما: مشيخة ابن القواس، وابن قاضي المارستان، وأمثالهما[2] .
- عدم تضعيف الراوي المترجَم له في الكتب التي اشترط أصحابها تبيين ضعْف الضعفاء من المترجمين، مثل: الإسماعيلي في معجم أسماء شيوخه[3] .
- «حكاية العالم لتوثيق الراوي من غير تعقّب»[4].

ج- حكم الحاكم بشهادة الشاهد وليس على إطلاقه، بل بشروط[5] .

د- التوثيق المستفاد من الرواية عن الراوي، وممَّا يندرج تحته من الصور:

- رواية مَن لا يروي إلَّا عن ثقة[6] .
- «رواية إمامٍ ناقلٍ للشريعة لرجل ممَّن لم يرو عنه سوى راوٍ واحدٍ في مقام الاحتجاج» [7].
- رواية جمْعٍ من الثقات والحفاظ عن الراوي مع عدم وجود جرحٍ أو تعديلٍ فيه تقوّي حاله[8] .
- رواية الثقة، ورواية الثقتان عن الراوي[9] .

---

[1] انظر: صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص:304)، الرشودي، وليد، التعديل الفعلي وأثره في الحكم على الرواة، الناشر: دار الأقصى للطباعة، (ص: 1114-1115).

[2] وانظر الكلام عن هذا النوع من المشيخات في مقدمة تحقيق الدكتور حاتم العوني لمشيخة قاضي المارستان، أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة الأولى، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، 1422 هـ. (ص:227).

[3] انظر: صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص:279)، والدكتور خالد الأسمري، في التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ.، (ص:55)، والدكتورة إيمان رجب، في التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:349).

[4] صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص: 319).

[5] صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص: 317).

[6] لا يكاد يخلو بحث في هذا الموضوع مِن ذِكْرٍ لهذه الصورة.

[7] السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة السنة – مصر، 1424هـ / 2003م. (53/2).

[8] ذكرها الدكتور يحيى البكري، في زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001م، (ص:189)، والدكتور خالد الأسمري، في التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ. (ص:52)، والدكتورة إيمان رجب، في التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:327).

[9] ذكرها الدكتور صلاح أحمد، في التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص: 282-303)، والدكتور عمر الفرماوي، في التعديل الفعلي (دراسة تطبيقية)، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة، العدد (11) ديسمبر 2022م، (ص:747).

3- الدلائل الضمنيَّة المستفادة مِن تصرُّف النقَّاد مع روايته.

ومنها:

أ- التوثيق المستفاد من تصحيح أو تحسين حديث الراوي، وممَّا يندرج تحته من الصور:

- تخريج حديث الراوي في كتاب من الكتب التي اشترط أصحابها الصحَّة، في مقام الاحتجاج والاستدلال[1]. ويلتحق به تخريج أصحاب المستخرجات للحديث على تفاوت بين منزلة إخراجهم للراوي وإخراج أصحاب الصحاح له.
- تصحيح الأئمَّة أو تحسينهم لحديثِ راوٍ انفرد بروايته.

ب- الاحتجاج بخبر الراوي والاعتماد عليه في استنباط حكْم أو إثبات خبر غيبي، ومنه عمل العالم بخبر الراوي، أو فتياه بفتوى لا مستند لها إلَّا هذا الحديث، فيكون تعديلًا لراويه ولو لم يصرِّح بذلك[2] .

ثانيا: صور التضعيف الضمني.

1- الترك المتعمَّد للرواية عن الراوي وتقصُّد الإعراض عن حديثه، خصوصًا إنْ كان التارك لحديثه من الرواة الذين يروون عن كلِّ أحدٍ، فهذا يدلُّ على شدَّة ضعْفه[3]، أو كان التارك ممَّن ألَّف في الثقات ولم يذكر شيوخَه المعروفين والمشاهير، ففي تركِه لذكرهم تضعيفٌ ضمنيٌّ خصوصًا إنْ ضعَّفه غيرهم، وكذلك ترك أصحاب الصحاح وأمَّهات كتب السُّنَّة تخريج حديث راوٍ ما.

2- «تضعيف الحديث الذي ليس فيه ما يقتضي التضعيف إلَّا ذلك الراوي» [4].

3- «ترك العمل بمقتضى الحديث الذي ليس فيه ما يقتضي التضعيف إلَّا ذلك الراوي» [5].

4- ذكْره في كتابٍ وُسِم بالضعفاء، مع خلوِّ ترجمته فيه مِن الجرح والتعديل الصريح.

وتُعدُّ الأحكام الضمنيَّة بالمجمل دون الأحكام الصريحة في المرتبة، نص على ذلك بعض الأصوليون في كتبهم ومنهم الآمدي في "الإحكام"[6]، والشاطبي في "الموافقات". ولصورها مراتب ذكرتها الدكتورة إيمان رجب في كتابها (التوثيق الضمني) [7]، وقد كُتِبَ فيه عددٌ من الأبحاث والدراسات، ومنها:

---

[1] ولا يكاد يخلو بحث في هذا الموضوع من ذكر لهذه الصورة، وكذلك الصورة التي تليها.

[2] ذكرها الدكتور حاتم العوني، في التَّوثيق الضمني حجيته وأنواعه ومناقشة تفاريعه، الطبعة الأولى، الناشر: دار المعراج، 1445هـ-2023م، (ص:266)، والدكتور صلاح أحمد، في التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م، (ص: 311)، والدكتور عمر الفرماوي، في التعديل الفعلي (دراسة تطبيقية)، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة، العدد (11) ديسمبر 2022م، (ص:747)، والدكتور خالد الأسمري، في التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ.، (ص:60)، والدكتورة إيمان رجب، في التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م. (ص:255).

[3] انظر: العوني، حاتم بن عارف، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل وشرحها، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ-2021م، (ص: 18)، اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، سنة النشر 1424 – 2003م، (ص: 250).

[4] العوني، حاتم بن عارف، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل وشرحها، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ-2021م، (ص:18).

[5] العوني، حاتم بن عارف، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل وشرحها، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ-2021م، (ص:18).

[6] انظر: الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتب الإسلامي، (دمشق - بيروت)، ١٤٠٢ هـ.. (245/4).

[7] انظر: (ص:46).

1. التوثيق الضمني حجيته وأنواعه ومناقشة تفاريعه، للدكتور الشريف حاتم العوني.
2. التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه "جمع ودراسة موازنة"، للدكتور خالد الأسمري.
3. التعديل الضمني عند المحدثين والأصوليين، للدكتور صلاح أحمد محمد عيسى.
4. التعديل الفعلي وأثره في الحكم على الرواة، للدكتور وليد الرشودي.
5. التعديل الفعلي "دراسة تطبيقية"، للدكتور عمر الفرماوي.
6. التوثيق الفعلي عند المحدثين، للدكتور أيمن عيد الحجار.
7. التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، للدكتورة إيمان رجب حمدان.

وممَّا كُتِب مِن أبحاثٍ عن بعض صوره:

1. الرواة الذين لا يحدِّثون إلَّا عن ثقةٍ – دراسة استقرائية نقديَّة، للدكتور ناصر بن محمد الهويمل .
2. مَن قالوا فيه: «لا يروي إلَّا عن ثقة» ، للدكتور وصي الله بن محمد عباس.
3. دراسات حديثيَّة متعلِّقة بمن لا يروي إلَّا عن ثقةٍ، مع ذكر أسماء مَن وُصِف بذلك من الرواة، لنور الدين الوصابي.

وتطرَّق له آخرون كمبحثٍ في كتبهم، ومنهم: الدكتور يحيى البكري في كتابه (زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستَّة: جمعًا ودراسةً).

..الخاتمة..

تم بحمد الله وفضله، وبعد جمع مسائل الموضوع والنظر فيها، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- تُعَدّ معرفة أساليب النقاد من الأسس الهامة للفهم الصحيح لكلام النقاد، وحسن استثماره في رفع الجهالة، والترجيح بين الأحكام عند التعارض، وفي الوصول إلى أحكام أدق على الرواة.

2- أساليب النقاد في الجرح والتعديل متعددة ومتنوعة، وقد استخدموا في تبيين أحوال الرواة ما استطاعوا مِن أساليب الإيضاح والبيان التي يستعملها الناس في كلامهم وتعاملاتهم، ممَّا جعل أحكامهم على الرجال أكثر وضوحًا ودقَّة.

3- الفرق بين الأحكام الصريحة والأحكام الضمنية: أن الأحكام الصريحة تُستفاد من ألفاظ الجرح والتعديل الموروثة عن نقاد المحدثين، ومن سَبر الناقد لروايات الراوي. وأما الأحكام الضمنية فتستفاد من النظر في تعامل النقاد مع الراوي ومروياته، أو من دلائل تستنبط من سيرته وتاريخه. فضابط التفريق بينها طريقة الوصول للحكم على الراوي.

4- اختلاف الباحثين في تصنيف بعض الأساليب بين الحكم الصريح أو الضمني تابع لاختلافهم في ضابط التفريق بين الصريح والضمني.

5- استُنبِطَت صورُ الأحكامِ الضمنيةِ من خلال النظر في ثلاثةِ دلائلَ رئيسةٍ:

الأولى: تعامل النقاد مع الراوي.

الثاني: تعامل النقاد مع مرويات الراوي.

الثالث: دلائل في سيرة الراوي وتاريخه.

وما زال هناك مجال للمزيد من الأبحاث في هذا الباب، ومما نوصي به إكمال الدراسات في أساليب الجرح والتعديل التي لم تفرد بالدراسة كالسكوت، والتضعيف الضمني.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الجداول والأشكال:

الشكل 1: هيكلة أساليب النقاد في الجرح والتعديل.

المصدر: فلاته، أمل بنت محمد، أسلوب التعديل والتجريح الجماعي عند أئمة الحديث، "مع دراسة تحليلية لأحكام الإمام يحي بن معين" (رسالة دكتوراه).

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت 327هـ)، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1271 هـ - 1952م.
2. ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد، (ت ٢٧٩ هـ)، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة – أخبار المكيين –، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الوطن – الرياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
3. ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، (ت ٢٣٠هـ)، مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
4. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، (ت ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبير، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
5. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، أبو عمر، (368 - 463 هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللَّه –صلى اللَّه عليه وسلم–، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – لندن، 1439هـ - 2017م.
6. ابن عدي، لأبي أحمد الجرجاني، (ت 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرِّجال، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الطبعة: الأولى، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1418هـ-1997م.
7. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، (ت 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995 م.
8. ابن هبيرة، يحيى بن هُبَيْرَة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر (ت 560هـ)، اختلاف الأئمة العلماء، تحقيق: السيد يوسف أحمد، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، 1423هـ - 2002م.
9. أبو داود، سليمان بن الأشعث ابن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت 275هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الطبعة: الأولى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1403هـ/1983م.
10. أبو زكريا البغدادي، يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، (المتوفى: 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدَّارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، 1399هـ – 1980/1979م.
11. الأسمري، خالد بن جابر بن علي، التعديل الضمني عند ابن عدي لشيوخه (جمع ودراسة موازنة)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429هـ .
12. الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتب

الإسلامي، (دمشق – بيروت)، ١٤٠٢ هـ.
13. إيمان رجب حمدان، التوثيق الضمني وأثره في تعديل الرواة، الطبعة الأولى، الناشر: المكتبة العمرية، ودار الذخائر – القاهرة، 1445هـ-2024م.
14. الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1424 هـ - 2003 م.
15. الجويني، عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، (ت ٤٧٨هـ)، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت.
16. حابس، فايز بن أحمد، مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب، رسالة: دكتوراة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى، عام: ١٤٢٢ هـ..
17. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، (ت ٤٦٣ هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان [ت ١٤٤٤ هـ]، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.
18. الرشودي، وليد، التعديل الفعلي وأثره في الحكم على الرواة، الناشر: دار الأقصى للطباعة.
19. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت 902هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة السنة – مصر، 1424هـ / 2003م.
20. السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف القرشي الجرجاني، (ت ٤٢٧هـ)، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
21. الشهري، يحيى بن عبد الله البكري، زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 2001م.
22. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت 241هـ)، العلل ومعرفة الرِّجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الخاني، الرياض، 1422هـ - 2010م.
23. صلاح أحمد محمد عيسى، التعديل الضِّمْنِيُّ عند المحَدِّثين والأصوليين، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد (36)، الجزء الأول،2018م.
24. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، (ت ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة: الأولى، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
25. العمري، محمد علي، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع- الأردن.
26. العوني، حاتم بن عارف بن ناصر، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المعراج، 1443 هـ- 2021م.
27. العوني، حاتم بن عارف، التَّوثيق الضمني حجيته وأنواعه ومناقشة تفاريعه، الطبعة الأولى، الناشر: دار المعراج، 1445هـ- 2023م.
28. العوني، حاتم بن عارف، عقلانية منهج المحدثين، الناشر: مركز إحياء للبحوث والدراسات، القاهرة، 1442هـ/ 2020م.

29. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، (ت ٥٠٥هـ)، المنخول من تعليقات الأصول، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سورية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

30. الفرماوي، عمر، التعديل الفعلي (دراسة تطبيقية)، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة، العدد (11) ديسمبر 2022م.

31. قاضي المارِسْتان، محمد بن عبد الباقي الأنصاري الكعبي، أبو بكر، (ت 535هـ)، أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الطبعة الأولى، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، 1422 هـ .

32. الكَلْوَذَاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الحنبلي (٤٣٢ - ٥١٠ هـ)، التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: جـ ١، ٢ (د مفيد محمد أبو عمشة)، جـ ٣، ٤ (د محمد بن علي بن إبراهيم)، الطبعة: الأولى، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

33. عبد الكريم، أحمد معبد، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب، الطبعة: الأولى، الناشر: أضواء السلف، 1425هـ/ 2004م.

34. اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الاتصال والانقطاع، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد، 1426هـ/ 2005م.

35. اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، سنة النشر 1424هـ – 2003م.

36. اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، مقارنة المرويات، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان، 1433هـ/ 2012م.

37. المازري، محمد بن علي التميمي، أبو عبد الله، إيضاح المحصول من برهان الأصول، تحقيق: د. عمار الطالبي (الأستاذ بجامعة الجزائر)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

38. المزيّ، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، (ت 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، 1400هـ – 1980م.

39. المطرفي، عادل بن سعد بن مشعل، الحيدة في أجوبة المحدثين (دراسة تحليلية)، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية، الناشر: جامعة القصيم، مج17, ع5.

40. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد العتمي اليماني، (ت 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الطبعة الثانية، الناشر: المكتب الإسلامي، 1406 هـ - 1986 م.

41. مغلطاي، بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، (ت 762 هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2011م.

42. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (ت 303هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه شعيب الأرناؤوط، قدم له عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، 1421 هـ - 2001 م.

43. الهاشمي، سعدي بن مهدي، اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.